

تحرك عاجل

تهم جديدة تؤخر الإفراج عن أحمد دومة بكفالة

صدر حكم بالسجن لمدة ستة أشهر على الناشط المعارض أحمد دومة بتهمة "إهانة الرئيس"، وهو محتجز حالياً في سجن استقبال طرة بالرغم من صدور حكم بالإفراج عنه بكفالة لحين البت في الاستئناف، حيث أمر النائب العام بحبسه احتياطياً على ذمة التحقيق في تهم جديدة.

وكانت محكمة التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة قد أصدرت حكمها يوم 3 يونيو/حزيران 2013 بحبس أحمد دومة ستة أشهر لإدانته بتهمة "إهانة الرئيس". وقضت المحكمة بالإفراج عنه بكفالة قدرها خمسة آلاف جنيه (حوالي 715 دولار) لحين البت في الاستئناف. وبعد ذلك، نقل أحمد دومة إلى محكمة جنح طنطا لاستكمال إجراءات دفع الكفالة، إلا إنه ظل رهن الاحتياز.

وذكرت زوجة أحمد دومة لمنظمة العفو الدولية أنها علمت من مصادر غير رسمية أنه في يوم 4 يونيو/حزيران 2013، أي قبل الموعد المتوقع للإفراج عن أحمد دومة بكفالة، أمر النائب العام بالقبض عليه للاشتباه في ضلوعه في الاشتباكات التي وقعت بالقرب من المقر الرئيسي لجماعة "الأخوان المسلمين" في منطقة المقطم في جنوب شرق القاهرة في مارس/آذار 2013، وهو اتهام نفاه أحمد دومة. وفي 4 يونيو/حزيران 2013، نُقل أحمد دومة إلى سجن استقبال طرة لحين التحقيق معه في التهم الجديدة. كما وجهت تهم تتعلق بالأحداث نفسها إلى 11 ناشطاً آخرين.

وقال محامي أحمد دومة لمنظمة العفو الدولية إن النيابة العامة لم تبلغه ولم تبلغ موكله بالتهم الجديدة، ولا بسبب الجبس الاحتياطي ولا بالمكان الذي سيُنقل إليه أحمد دومة، وذلك بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية المصري. كما قال المحامي إنه لم يُبلغ بموعد التحقيق مع أحمد دومة. وبالنظر إلى ما تنسمه به القضية من دوافع سياسية، فإن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن التهم الجديدة المنسوبة إلى أحمد دومة قد تكون ذريعة للإبقاء عليه رهن الاعتقال عقاباً له على ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً، باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة ، تتضمن النقاط التالية:

التاريخ: 7

MDE 12/026/2013 Egypt رقم الوثيقة: 112/13 UA: معلومات إضافية عن التحرك العاجل يونيو/حزيران 2013

- حث السلطات على إلغاء الحكم الصادر ضد أحمد دومة والإفراج عنه فوراً دون قيد شرط، إذا كان السبب الوحيد لاحتجازه هو ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- مطالبة السلطات بالسماح لأحمد دومة فوراً بالاتصال بأسرته ومحاميه؛
- مطالبة السلطات بالتحقيق في المخالفات التي شابت القرار الأخير بحبس أحمد دومة احتياطياً، وخاصة عدم إبلاغه أو إبلاغ محامييه بقرار حبسه احتياطياً، ولا بالتهم المنسوبة إليه على وجه الدقة، ولا بالمكان الذي سيُحتجز فيه.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 19 يوليو/تموز 2013 إلى:

النائب العام
طلعت إبراهيم عبد الله
دار القضاء العالي
شارع رمسيس
القاهرة، جمهورية مصر العربية
الفاكس: +20225757165

وُترسل نسخ من المناشدات إلى:

نائب وكيل وزارة الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية الدولية والاجتماعية
وزارة الخارجية
كورنيش النيل
القاهرة، جمهورية مصر العربية
الفاكس: +202 2574 8822
البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

Field Code Changed

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المصريين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

يُرجى مراجعة فرع المنظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد يوم 19 يوليو/تموز 2013. هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل 112/13 UA. لمزيد من المعلومات، انظر:
<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/024/2013/en>

تحرك عاجل تهم جديدة تؤخر الإفراج عن أحمد دومة بكفالة

ُقبض على أحمد دومة، يوم 30 إبريل/نيسان 2013، في طنطا بمحافظة الغربية الواقعة شمال مصر، حيث كان قد ذهب لمواجهة التهم المنسوبة إليه، وهي "إهانة الرئيس" و"نشر شائعات تزعزع الأمن القومي وتضر بالصالح العام". وفي 5 مايو/أيار 2013، أحيلت القضية إلى محكمة جنح طنطا، التي قررت تأجيل نظر القضية إلى 18 مايو/أيار 2013، على أن تنظر في محكمة التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة. وفيما بعد، حُجزت القضية للنطق بالحكم يوم 3 يونيو/حزيران 2013. واستندت التهم الموجهة إلى أحمد دومة على اتصال هاتفي له في برنامج تليفزيوني يوم 25 فبراير/شباط 2013، وصف فيها الرئيس محمد مرسي بأنه "قاتل"، لأنه لم يوقف قتل المتظاهرين المعارضين.

وقد وجهت تهم إلى 11 ناشطاً آخرين بالإضافة إلى أحمد دومة فيما يتصل بالاشتباه في ضلوعهم في أعمال العنف التي وقعت بالقرب من المقر الرئيسي لجماعة "الأخوان المسلمين"، وهي الجماعة التي تساند "حزب الحرية والعدالة" الحاكم. ومن بين هؤلاء النشطاء: علاء عبد الفتاح، ونوارة نجم، وحازم عبد العظيم، وكريم الشاعر.

وأحمد دومة ناشط يبلغ من العمر 24 عاماً، وسبق القبض عليه، وورد أنه تعرض للتعذيب على أيدي قوات الأمن المصرية، بعدما حاول عبور الحدود ودخول غزة تضامناً مع الفلسطينيين خلال القصف الإسرائيلي لقطاع غزة في عام 2009. كما قُبض عليه في ديسمبر/كانون الأول 2012، خلال فترة حكم "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" التي دامت 17 شهراً في أعقاب "ثورة 25 يناير"، حيث كان قد انتقد علناً وزارة الداخلية والمجلس العسكري وشارك في مظاهرات مناهضة لهما.

الاسم: أحمد دومة
النوع: ذكر